



## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر و مراسيم  
قرارات مقررات . مناشير . إعلانات و بلاغات

الادارة والتحرير الكتابة العامة للحكومة  الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الاصلية  النسخة الاصلية وترجمتها
	سنة		سنة	6 اشهر	
7 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15-18-66 الى 17 ح ج ب 50 - 3200	80 د ج		30 د ج	30 د ج	
	150 د ج		100 د ج	70 د ج	
بما فيها نفقات الارسال					

لن النسخة الاصلية : 0000 د ج ولن النسخة الاصلية وترجمتها 1030 د ج - لن العدد للسنتين السابقة : 1000 د ج وتسلم الفهارس مجانا للمطبعين .  
المطلوب منهم ارسال لائق الورق الاحمر عند تجديده اشتركا منهم والاعلام بطلابهم . يؤدى من تغيير العنوان 1000 د ج - لن النشر على اساس 15 د ج للسطر .

## فهرس

### مراسيم، قرارات، مقررات

#### وزارة الداخلية

- مرسوم رقم 76 - 102 مؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 يتعلق بالتصويت بالمراسلة وبالوكالة للمواطنين الجزائريين المتغيبين عن بلديتهم يوم الاستفتاء حول الميثاق الوطني .  
712

- مرسوم رقم 76 - 103 مؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 يتضمن تسخير الموظفين للاستفتاء الخاص بالميثاق الوطني .  
713

#### وزارة العدل

- مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 يتضمن تعيين قاض .  
714

### قوانين واوامر

- امر رقم 76 - 49 مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يتضمن تمديد المادة 72 من الامر رقم 69 - 27 المؤرخ في 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969 والمتضمن القانون الاساسي للقضاء .  
710

- امر رقم 76 - 50 مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يتعلق بممارسة القضاة لمهمة التوثيق .  
710

- امر رقم 76 - 51 مؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين وتنظيم الاستفتاء حول الميثاق الوطني .  
711

— مرسوم رقم 76 - 98 مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يتضمن تعديل المرسوم رقم 71 - 95 المؤرخ في 13 صفر عام 1391 الموافق 9 أبريل سنة 1971 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشبيبة والرياضة .

— مرسوم رقم 76 - 99 مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يتضمن نظام مراكز العطل للشباب .

### قرارات الولاية

— قرار مؤرخ في 21 ذى الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975 صادر عن والي سعيدة يتضمن تعديل القرار المؤرخ في 14 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن منح قطعة أرض كائنة بسعيدة لفائدة المكتب العمومي للسكن المعتدل الكراء قصد بناء مساكن .

— قرار مؤرخ في 21 ذى الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975 صادر عن والي عنابة يتضمن منح قطعة أرض مجانا لفائدة بلدية القالة لازمة لبناء قاعة للمعالجة .

### وزارة الصناعة والطاقة

— مراسيم مؤرخة في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 تتضمن انتهاء مهام نواب مديرين .

### وزارة السياحة

— مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 يتضمن انتهاء مهام مكلف بمهمة .

— مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 يتضمن تعيين نائب مدير .

### وزارة البريد والمواصلات

— مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 يتضمن تعيين كاتب عام للجنة تنسيق المواصلات .

### وزارة الشبيبة والرياضة

— مرسوم رقم 76 - 97 مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يتضمن تعديل المرسوم رقم 66 - 179 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن سن العيد الوطني للشباب .

## قوانين وأوامر

القانون الاساسي للقضاء لفترة جديدة قدرها سنتان ابتداء من أول يناير سنة 1976 .

المادة 2 : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 .

هواري بومدين

امر رقم 76 - 50 مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يتعلق بممارسة القضاة لمهمة التوثيق

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

— بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير العدل ، حامل الاختتام ،

— وبمقتضى الامرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

امر رقم 76 - 49 مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يتضمن تمديد المادة 72 من الامر رقم 69 - 27 المؤرخ في 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969 والمتضمن القانون الاساسي للقضاء

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

— بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختتام ،

— وبمقتضى الامرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

— وبعد الاطلاع على الامر رقم 69 - 27 المؤرخ في 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969 والمتضمن القانون الاساسي للقضاء ،

يامر بما يلي :

المادة الاولى : تمدد المادة 72 من الامر رقم 69 - 27 المؤرخ في 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969 والمتضمن

يأمر بما يلي :

**المادة الاولى :** يستدعى الناخبون والناخبات الذين أتموا الثامنة عشر من عمرهم يوم 27 يونيو سنة 1976 للأدلاء برأيهم عن طريق الاستفتاء حول الميثاق الوطني المعروض عليهم .

**المادة 2 :** يمارس حق التصويت ضمن الشروط المنصوص عليها فى الاحكام التشريعية ذات الطابع التشريعى والاحكام التنظيمية الجارى بها العمل .

**المادة 3 :** يوضع تحت تصرف كل ناخب تذكرتان للتصويت مطبوعتان على ورق بلونين مختلفين، تحمل احدهما جوابا يتضمن كلمة « نعم » والاخرى كلمة « لا » .

ويتضمن السؤال المطروح على الناخبين ما يلي :

« هل أنتم موافقون على الميثاق الوطني المقترح عليكم ؟ »

**المادة 4 :** ان نص الميثاق الوطني المعروض للاستفتاء، يكون مطبوعا ويطلع عليه الناخبون عن طريق الصحافة والوسائل البصرية السمعية قبل الاقتراع .

**المادة 5 :** يفتح الاقتراع على الساعة الثامنة صباحا ويقفل على الساعة الثامنة مساء .

غير أنه يجوز للولاة تأخير قفل الاقتراع حتى الساعة العاشرة مساء اذا اقتضت الظروف ذلك، بعد ترخيص من وزير الداخلية .

يجوز لوزير الداخلية أن يسبق تاريخ الاقتراع بقرار منه وذلك بالنسبة للبلديات التى لا يمكن فيها للناخبين، نظرا لبعدهم عن مكاتب التصويت، أن يدلوا خلال المهلة المذكورة أعلاه باقتراعه .

**المادة 6 :** تسجل نتائج الاستفتاء الخاصة بكل مكتب تصويت منشأ طبقا للمادة 63 وما يليها من القانون البلدى، فى محاضر تحرر فى نسختين على استمارات خاصة. وتتولى لجنة انتخابية بلدية منشأة وفقا للمادة 71 من القانون البلدى، احصاء نتائج الاستفتاء الحاصل على مستوى البلدية على محضر محرر فى ثلاث نسخ، وتحال احداها فورا الى اللجنة الانتخابية للولاية .

**المادة 7 :** تجتمع اللجنة الانتخابية للولاية فى مقر المجلس القضائى .

وتشكل هذه اللجنة طبقا للمادة 74 من الامر رقم 67 - 24 المؤرخ فى 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدى، من عضو للمجلس القضائى رئيسا وقاضيين من المحاكم، ويتم تعيينهم من طرف وزير العدل، حامل الاختام .

وتتولى جمع نتائج البلديات التابعة للولاية .

ويجب أن تنهى اشغالها غداة الاقتماع على الساعة العاشرة على الاكثر .

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للتوظيفة العمومية ولاسيما المادة 4 منه ، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 70 - 91 المؤرخ فى 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 والمتضمن تنظيم التوثيق ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 71 - 24 المؤرخ فى 10 ذى القعدة عام 1390 الموافق 6 يناير سنة 1971 والمتضمن القانون الاساسى للموثقين، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 74 - 80 المؤرخ فى 3 ربيع الثانى عام 1394 الموافق 25 أبريل سنة 1974 ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم 69 - 27 المؤرخ فى 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969 والمتضمن القانون الاساسى للقضاء ،

يأمر بما يلى :

**المادة الاولى :** يجوز لقضاة المجالس القضائية والمحاكم المعيّنين خصيصا لهذا الغرض بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل، حامل الاختام والوزير المكلف بالتوظيفة العمومية، أن يقوموا لمدة مؤقتة ولغاية 31 ديسمبر سنة 1982، بمهام الموثقين .

**المادة 2 :** ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 .

هواردى بومدين

**امر رقم 76 - 51 مؤرخ فى 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين وتنظيم الاستفتاء حول الميثاق الوطني**

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على بيان 19 يونيو سنة 1965 ،

- وبمقتضى الامرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين فى 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ فى 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدى ومجموع الامر رقم 76 - 42 المؤرخ فى 14 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 14 مايو سنة 1976 والمتضمن تعديله فيما يخص المادة 39 منه ،

وتحيل فورا المحاضر المطابقة، ضمن ظروف مختومة الى اللجنة الانتخابية الوطنية .

**المادة 8 :** يرخص للمواطنين الجزائريين الساكنين في الخارج والمنتعنين بأهلية الانتخاب والمسجلين قانونا لدى القنصليات الجزائرية، بأن يدلوا بصوتهم في البلد الذي يقيمون فيه .

ولهذا الغرض تنظم مكاتب للتصويت على مستوى كل دائرة قنصلية .

وتسجل في كل مكتب تصويت، نتائج الاستفتاء في محاضر توضع في نسختين، وتحال احدهما فورا الى اللجنة الانتخابية المنعقدة في السفارة .

وتشكل هذه اللجنة من رئيس المنصب الدبلوماسي وناخبين .

فتشرع في الاحصاء العام للاصوات على المستوى القنصلي وتسجله في محضر محرر على ثلاث نسخ، وتحال احداها فورا الى اللجنة الانتخابية الوطنية المنعقدة في المجلس الاعلى .

**المادة 9 :** تحدث موقتا لجنة انتخابية وطنية تنعقد في مدينة الجزائر، وفي مقر المجلس الاعلى ومشكلة من الرئيس الاول للمجلس المذكور وستة من قضاة المجلس الاعلى يتم تعيينهم بقرار صادر عن وزير العدل، حامل الاختام .

وتكلف هذه اللجنة بالاحصاء العام للاصوات والتحقق من النتائج النهائية للاستفتاء .

**المادة 10 :** يحق لكل ناخب أن ينازع في قانونية عمليات التصويت وذلك بأن يعمل على ادراج طلبه في المحضر التابع للمكتب الذي صوت لديه .

ويجب أن يحال هذا الطلب فورا وبرقيا الى اللجنة الانتخابية الوطنية المحدثة بموجب المادة 9 أعلاه .

**المادة 11 :** تقرر اللجنة الانتخابية الوطنية الإلغاءات والتصحيحات الضرورية اذا تحققت من مخالفات قانونية أثناء سير العمليات .

وعندما تنتهي أشغال اللجنة الانتخابية الوطنية، فانها تحقق في النتائج النهائية للاستفتاء بموجب محضر في مدة لا تتجاوز عادة يوم الاقتراع على الساعة السادسة مساء .

ويحال هذا المحضر الى السيد وزير الداخلية الذي يعلن النتائج الرسمية .

**المادة 12 :** ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 .

هواري بومدين

## مراسيم ، قرارات ، مقررات

### وزارة الداخلية

مرسوم رقم 76 - 102 مؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 يتعلق بالتصويت بالمراسلة وبالوكالة للمواطنين الجزائريين المتغيبين عن بلديتهم يوم الاستفتاء حول الميثاق الوطني

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين

في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18

جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين

تأسيس الحكومة،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 51 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 والمتضمن استدعاء هيئة الناخبين وتنظيم الاستفتاء حول الميثاق الوطني ،

يرسم ما يلي :

#### الفصل الاول

#### التصويت بالمراسلة

**المادة الاولى :** يمكن للمقترعين المسجلين في القائمة الانتخابية ببلدية ما ، والموجودين في احدى الحالات المنصوص عليها في المادة 2 أدناه، أن يصوتوا بالمراسلة .

**المادة 2 :** يمكن أن يصوت بالمراسلة :

I - كبار العجزة وذوو العاهات ،

2 - المرضى المعالجون في المستشفيات أو المنزل اذا تعذر انتقالهم على الاطلاق ،

مرسوم رقم 76 - 103 مؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 يتضمن تسخير الموظفين للاستفتاء الخاص بالميثاق الوطني

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في II ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 51 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 والمتضمن استدعاء هيئة الناخبين وتنظيم الاستفتاء حول الميثاق الوطني ،

يرسم مايلي :

**المادة الاولى :** يسخر الموظفون والاعوان التابعون للدولة والجماعات المحلية خلال الفترة الواقعة بين يوم الجمعة 25 يونيو الى يوم الاثنين 28 يونيو سنة 1976 وذلك لسيير الاستفتاء حول الميثاق الوطني .

**المادة 2 :** يمكن أن يسخر كذلك خلال نفس الفترة وفي حالة عدم كفاية الموظفين المذكورين في المادة الاولى ، مستخدمو المؤسسات العمومية والشركات الوطنية والهيئات العمومية الاخرى .

**المادة 3 :** يستخدم جميع الاشخاص المسخرون في مقر البلدية التابع لسكنائهم ، ويمكن نقلهم بصفة استثنائية ضمن النطاق الترابي لبلديتهم أو لبلدية أخرى من الدائرة .

ويتقاضون تعويضا ونفقات الانتقال عند الاقتضاء .

**المادة 4 :** تدفع مكافأة اجمالية الى الاعضاء الذين يتكون منهم مكتب التصويت وذلك وفقا للتسعيرة التالية :

رئيس مكتب التصويت	30 دج
كاتب	30 دج
مساعد	15 دج
جامع الاصوات	15 دج

**المادة 5 :** كل موظف أو مستخدم لا يستجيب لطلب التسخير هذا يستوجب العقوبات طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

**المادة 6 :** يكلف وزير الداخلية ووزير العدل ، حامل الاختام ووزير التعليم الابتدائي والثانوي ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 .

هوارى بومدين

3 - المسافرون أو الممثلون التجاريون ،

4 - العمال الموسميون ،

5 - الصحفيون ،

6 - العسكريون في الجيش الوطني الشعبي ورجال الدرك الوطني .

**المادة 3 :** ترسل لهؤلاء وبناء على طلبهم ، الوثائق الضرورية لاتمام واجبه الاقتراعى ، (تذكرة التصويت والظروف) الخاصة به وذلك من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدى للبلدية التي يكونون مقعدين فيها .

يعيد المقترح هذه الوثائق الى مقر البلدية حيث يجب أن تصل اليه عشية يوم الاقتراع على أكثر حد .

## الفصل الثاني التصويت بالوكالة

**المادة 5 :** يحق للمواطنين الجزائريين المسجلين في القائمة الانتخابية أن يمارسوا الاقتراع بالوكالة بناء على طلبهم وذلك خلال الاستفتاء حول الميثاق الوطني .

**المادة 6 :** تعد الوكالة بدون مصاريف وبناء على تقديم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر .

ويجب أن تكون الوكالة حاملة لخاتم السلطة القنصلية التي أعدها .

**المادة 7 :** ان حضور الوكيل غير ضرورى .

**المادة 8 :** يجب أن يكون الوكيل متمتعا بحقوقه الانتخابية ومسجلا في نفس القائمة الانتخابية التي سجل فيها الموكل .

وتعد الوكالة على استمارة محتوية على قسمين وترسل مباشرة من طرف السلطة القنصلية التي أعدها الى الوكيل المعنى بالامر .

**المادة 9 :** لا تصح الوكالة الا ليوم الاقتراع المحدد بموجب الامر رقم 76 - 51 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 والمتضمن استدعاء هيئة الناخبين وتنظيم الاستفتاء حول الميثاق الوطني .

**المادة 10 :** لا يجوز للمقترح الواحد أن يحمل أكثر من خمس وكالات .

**المادة 11 :** يحضر الوكيل يوم الاقتراع الى مكتب التصويت حاملا الوكالة أو الوكالات التي يجرى دمجها بعد التصويت من طرف رئيس مكتب التصويت .

**المادة 12 :** يؤشر عن الوكالة على القائمة الانتخابية الى جانب اسمي الموكل والوكيل .

**المادة 13 :** يكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 .

هوارى بومدين

## وزارة العدل

مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 يتضمن تعيين قاض

بموجب مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 يعين السيد احمد نوى نائبا عاما مساعدا لدى المجلس القضائي للمدية .

## وزارة الصناعة والطاقة

مراسيم مؤرخة في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 تتضمن انتهاء مهام نواب مديرين

بموجب مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 انتهى مهام السيد بلعريبي قادري، بوصفه نائب مدير التنظيم والتجهيز بمديرية تكوين الاطارات بوزارة الصناعة والطاقة .

بموجب مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 انتهى مهام السيد مسعود محداد، بوصفه نائب مدير للعلاقات العمومية بمديرية التنسيق الخارجى بوزارة الصناعة والطاقة .

بموجب مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 انتهى مهام السيد محمد كسرى ، بوصفه نائب مدير البرامج بمديرية تكوين الاطارات بوزارة الصناعة والطاقة .

## وزارة السياحة

مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 يتضمن انتهاء مهام مكلف بمهمة

بموجب مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 انتهى مهام السيد محمد بكوش، بوصفه مكلفا بمهمة بوزارة السياحة .

مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 يتضمن تعيين نائب مدير

بموجب مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 يعين السيد

محمد بكوش ، نائب مدير الدراسات والمشاريع بوزارة السياحة .

ويسرى مفعول هذا المرسوم ابتداء من تاريخ توقيعه،

## وزارة البريد والمواصلات

مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 يتضمن تعيين كاتب عام للجنة تنسيق المواصلات

بموجب مرسوم مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 24 مايو سنة 1976 يعين السيد نور الدين بوحيرد كاتبا عاما للجنة تنسيق المواصلات .

وسيتم دفع أجرة المعنى على أساس الرقم الاستدلالي 493 .

## وزارة الشبيبة والرياضة

مرسوم رقم 76 - 97 مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يتضمن تعديل المرسوم رقم 66 - 179 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن سن العيد الوطنى للشباب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،  
- بناء على تقرير وزير الشبيبة والرياضة، ووزير التعليم الابتدائى والثانوى ،

- وبمقتضى الامرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في II ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 66 - 179 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن سن العيد الوطنى للشباب ،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : تلغى احكام المادة 2 من المرسوم رقم 66 - 179 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن سن العيد الوطنى للشباب وتعوض بالاحكام التالية :

«المادة 2 : تنشأ لجنة وطنية لهذا العيد يرأسها وزير الشبيبة والرياضة أو مثله ، وتتألف كمايلى :

— مسؤول عن الاتحاد الوطنى للشبيبة الجزائرية فى الولاية  
أو ممثله، •

**المادة 3 :** ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية  
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية •

وحرر بالجزائر فى 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25  
مايو سنة 1976 •

**هوارى بومدين**

مرسوم رقم 76 - 98 مؤرخ فى 25 جمادى الاولى عام 1396  
الموافق 25 مايو سنة 1976 يتضمن تعديل المرسوم رقم 71 - 95  
المؤرخ فى 13 صفر عام 1391 الموافق 9 أبريل سنة 1971  
والمضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشبيبة  
والرياضة

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

— بمقتضى الامرين رقم 65 - 82 ورقم 70 - 53 المؤرخين  
فى II ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18  
جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين  
تأسيس الحكومة،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 71 - 95 المؤرخ فى 13  
صفر عام 1391 الموافق 9 أبريل سنة 1971 والمتضمن تنظيم  
الادارة المركزية لوزارة الشبيبة والرياضة ،

يرسم مايلى :

**المادة الاولى :** تلغى وتعوض احكام المواد الاولى و 3 و 4 من  
المرسوم رقم 71 - 95 المؤرخ فى 13 صفر عام 1391 الموافق 9  
أبريل سنة 1971 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة  
الشبيبة والرياضة بالاحكام التالية :

**«المادة الاولى :** تشتمل الادارة المركزية لوزارة الشبيبة  
والرياضة، الموضوعة تحت سلطة الوزير الذى يساعده كاتب  
عام ، على مايلى :

- المفتشية العامة ،
- مديرية الادارة العامة ،
- مديرية التجهيز والبرمجة ،
- مديرية الشبيبة ،
- مديرية التربية البدنية والرياضة •

**«المادة 3 :** ان لمديرية الادارة العامة مهمة ضمان تسيير  
ومراقبة الوسائل البشرية والمادية والمالية اللازمة لسير  
مصالح وزارة الشبيبة والرياضة والهيئات التابعة لها •

مثل عن كل الوزارات التالية :

- وزارة الدفاع الوطنى ،
- وزارة الدولة المكلفة بالنقل ،
- وزارة الداخلية ،
- وزارة التعليم الابتدائى والثانوى ،
- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ،
- وزارة الصحة العمومية ،
- وزارة الاخبار والثقافة ،
- وزارة التعليم الاصلى والشؤون الدينية ،
- وزارة المالية ،
- وزارة البريد والمواصلات ،
- الكتابة الوطنية للاتحاد العام للشبيبة الجزائرية أو  
ممثلها، •

**المادة 2 :** تلغى احكام المادة 3 من المرسوم رقم 66 - 179  
المؤرخ فى 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 وتعوض  
بالاحكام التالية :

**«المادة 3 :** تنشأ فى كل ولاية لجنة للولاية مؤلفة كمايلى :

- الوالى أو ممثله ، رئيسا ،
- المدير المكلف بالشبيبة بالمجلس التنفيذى للولاية أو  
ممثله ،
- رئيس القطاع العسكرى أو ممثله ،
- المدير المكلف بالنقل بالمجلس التنفيذى للولاية أو  
ممثله ،
- المدير المكلف بالتربية بالمجلس التنفيذى للولاية، أو  
ممثله ،
- المدير المكلف بالصحة بالمجلس التنفيذى للولاية أو  
ممثله ،
- المدير المكلف بالاخبار والثقافة بالمجلس التنفيذى  
للولاية ، أو ممثله ،
- المدير المكلف بالمصالح المالية بالمجلس التنفيذى  
للولاية أو ممثله ،
- المدير المكلف بالبريد والمواصلات بالمجلس التنفيذى  
للولاية أو ممثله ،
- مدير أو مديرو الجامعات الواقعة فى الولاية المعنية، أو  
ممثلهم ،

— المرافقة الادارية والمالية للعمليات المسيرة من قبل الولايات .

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 .

هواري بومدين

مرسوم رقم 76 - 99 مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يتضمن نظام مراكز العطش للشباب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

— بناء على تقرير وزير الشبيبة والرياضة ،

— وبمقتضى الامر رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

— وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

— وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

— وبمقتضى الامر رقم 71 - 75 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالعلاقات الجماعية للعمل في القطاع الخاص ،

— وبمقتضى الامر رقم 71 - 79 المؤرخ في 15 شوال عام 1391 الموافق 3 ديسمبر سنة 1971 والمتعلق بالجمعيات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يمكن أن تنظم مراكز الشباب من قبل المؤسسات أو الهيئات المذكورة في المادة 25 أدناه ، مع مراعاة الامتثال للشروط المحددة بعده .

## الفصل الاول

### التعريف

المادة 2 : يسمى «مركز عطش للشباب» كل مؤسسة تستقبل أحداثا بالغين سن 19 سنة بمناسبة عطلم أو اجازاتهم، وتنظم لهم نشاطات وتسليات تربوية .

وتشمل ثلاث مديريات فرعية :

(1) المديرية الفرعية للموظفين المكلفة بمايلي :

- التوظيف والتسيير الاداري للموظفين وتوزيعهم على مختلف الاصناف وتحضير حركة انتقال هؤلاء الموظفين ،
- كتابة اللجان المتساوية الاعضاء ،
- تسيير المصلحة الداخلية والمصلحة الاجتماعية التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة .

(2) المديرية الفرعية للميزانية والعتاد والمحاسبة المكلفة بمايلي :

- تحضير ميزانية التسيير وتنفيذها ،
- تسيير العتاد ،
- تسيير حاضرة السيارات ،
- المحاسبة .

(3) المديرية الفرعية للصيانة والمراقبة المكلفة بمايلي :

- مراقبة المؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة ،
- مراقبة الجمعيات الرياضية والثقافية وهذا في اطار التنظيم الجارى به العمل ،
- النزاعات .

«المادة 4 : ان لمديرية التجهيز والبرمجة مهمة تحضير وتنفيذ ومراقبة برامج الاستثمارات الرياضية والاجتماعية والثقافية .

وتشمل ثلاث مديريات فرعية :

(1) المديرية الفرعية للبرمجة المكلفة بمايلي :

- تحضير واستغلال التحقيقات الاحصائية اللازمة للتخطيط .
- اعداد مخططات للاستثمار متعددة السنوات تهم الشبيبة والرياضة .
- تحضير الميزانيات السنوية للتجهيز .

(2) المديرية الفرعية للتجهيز المكلفة بمايلي :

- التنفيذ التقنى لبرامج التجهيز .
- المراقبة التقنية لتنفيذ برامج البناء وتجهيزها ومراقبة البرامج المخصصة للولايات .
- دراسات اسعار تكلفة البناء والتجهيز .

(3) المديرية الفرعية للصفقات المكلفة بمايلي :

- تحضير الصفقات العمومية ،
- تنفيذ ميزانيات التجهيز في الميدانين الاداري والمالى ،



- التنظيم أو التنظيم بواسطة الشباب حسب طرق ملائمة،  
لنشاطات تنمي فضولهم العلمي وقدراتهم الثقافية ووعيهم  
الوطني والتطوع والحياة في جماعة ،

- السهر على حماية وتحسين صحتهم بواسطة ما يلي :

- التدريب على حفظ الصحة الفردى والجماعى ،

- نشاطات بدنية ملائمة للحياة فى الهواء الطلق ،

- تغذية سليمة كافية ومتوازنة .

**المادة 9 :** ان سعة مراكز العطل غير المخيمات المتنقلة، يجب  
أن لا تقل عن 80 وذلك لكى تسمح بالاجراء الصوابى للنشاطات  
المنصوص عليها فى المادة 8 أعلاه. ويجب ألا تتعدى I20 بالنسبة  
للأطفال الذين يقل سنهم عن I4 سنة و 300 بالنسبة للشبان  
المتراوحة أعمارهم من I4 الى I8 سنة .

ان عدد المخيمات المتنقلة الممارسة للتخييم تحت الخيم،  
لا يجوز أن تكون أقل من 5 ولا أكثر من 30 .

### الفصل الثالث

#### التأطير والسير البيداغوجى

**المادة 10 :** لا يجوز لاي أحد أن يدير أو يساهم فى تأطير  
مركز للعطل، بدون رخصة من وزير الشبيبة والرياضة .

**المادة 11 :** يختوى تأطير مركز العطل بصفة الزامية على  
ما يلى :

- مدير ،

- متصرف مالى ،

- مرشدون ،

- عون شبه طبي على الاقل .

ويمكن للمركز أن يحتوى من بين اطاراته، على مدير مساعد  
ومتصرف مالى مساعد ومرشدين مساعدين ومراقب للسباحة  
وذلك حسب عدد المستخدمين وضمن شروط تحدد من قبل  
وزير الشبيبة والرياضة .

**المادة 12 :** يمكن للمراكز المكونة لقرية للعطل واحدة أن  
تستعمل بصفة مشتركة :

- المصلحة والمستخدمين الطبيين والشبه الطبيين ،

- مصلحة وموظفى المحاسبة ،

- وسائل وموظفى مراقبة السباحة والحماية من الحريق .

الا أنه يجب أن تكون سجلات المحاسبة الخاصة بهذه المراكز  
متميزة .

**المادة 3 :** يمكن أن تكون مراكز العطل للشباب المشار اليها  
فيما يلى بكلمة «المراكز» كما يأتى :

- اما عمارات مبنية ،

- اما مخيمات خفيفة قارة أو متنقلة ،

- اما مزج بين النوعين السابقين .

ويمكن أن تسير هذه المراكز بدوام كامل أو بدوام جزئى.  
وفى حالة السير بدوام جزئى أى بدون نظام داخلى، يسمى  
المركز «مركز مهوى» .

**المادة 4 :** تصنف المراكز على ثلاثة أنواع حسب سن الشبان  
الذين تستقبلهم :

- مراكز للأطفال البالغين من العمر أقل من 8 سنوات ،

- مراكز الأطفال المتراوحة أعمارهم من 8 الى I4 سنة ،

- مراكز للشبان البالغين من العمر أكثر من I4 سنة .

لا يجوز لنفس المركز أن يستقبل فى آن واحد شبانا ينتمون  
الى فئتين مختلفتين من السن الا باذن بالمخالفة يمنحه وزير  
الشبيبة والرياضة .

**المادة 5 :** يمكن تهيئة مناطق معدة خصيصا لاقامة مراكز  
العطل للشباب. وتهيأ هذه المناطق بذاتها على شكل قرى  
للعطل .

يحدد اختيار وتحديد مناطق العطل للشباب، ضمن اطار  
النظام الجارى به العمل، بموجب قرار من الوالى بناء على اقتراح  
من المدير المكلف بالشبيبة فى المجلس التنفيذى للولاية بعد  
أخذ رأى أعضاء المجلس التنفيذى للولاية المختصين فيما يخص  
الصحة والحماية المدنية والسياحة وتهيئة الاقليم .

ويمكن للوالى أن يقوم، اذا اقتضى الامر، بشراء أو بـكراء  
الارض الموجودة فى المنطقة .

**المادة 6 :** ان قرية العطل هى مجموعة من البنايات والتجهيزات  
الملائمة لاقامة منطقة للعطل للشباب. وتستعمل كاطار  
للاستقبال والنشاط بالنسبة لمراكز العطل للشباب .

ويحدد قرار يصدر عن وزير الشبيبة والرياضة تنظيم قرية  
العطل للشباب وقواعد سيرها وعلاقاتها مع مراكز العطل التى  
تضمها وشروط استعمالها خارج فترة العطل .

### الفصل الثانى

#### الاهداف

**المادة 7 :** ان هدف مركز العطل هو المساهمة فى اطار  
السياسة المحددة من قبل الحكومة، فى التنمية الثقافية للشباب  
ولتربيتهم المدنية والاخلاقية وتحسين صحتهم .

**المادة 8 :** يجب على المركز كى يبلغ الاهداف المنصوص عليها  
أعلاه، ما يلى :

**المادة 13 :** ان تكوين الاطارات والموظفين المنصوص عليهم في المادة II أعلاه، غير الاعوان شبه الطبيين ومراقبي السباحة وكذا تنظيم الامتحانات وتسليم الشهادات والدبلومات لهؤلاء الاطارات والموظفين، هي من اختصاص وزير الشبيبة والرياضة فقط .

الا أنه يمكن لوزير الشبيبة والرياضة أيضا أن يصدق شهادة أو دبلوما حصل عليه ضمن شروط أخرى وأن يسمح لحاملي هذه الشهادة بالممارسة .

ويمكن له أيضا أن يسمح لبعض الهيئات بالقيام ضمن شروط محددة بتكوين اطارات مراكز العطل بدون أن تسلم هذه المراكز شهادات .

**المادة 14 :** يجب على الاطارات لكي يوظفوا في مراكز العطل، أن يقدموا ملفات شخصية مكونة كما يلي :

(1) طلب يبين فيه اللقب والاسم وتاريخ ومكان الولادة والجنسية والمهنة والعنوان ،

(2) شهادة الجنسية ،

(3) نسخة من صحيفة السوابق القضائية ،

(4) نسخة طبق الاصل للرخصة المسلمة من قبل وزير الشبيبة والرياضة عند عدم وجود الاصل ،

(5) شهادة طبية تثبت أن الشخص ليس مصابا بأى مرض معدى .

وبالنسبة للموظفين العاملين والخاضعين للقانون الاساسى العام للتوظيف العمومية، يمكن أن تحل شهادة العمل محل الورقتين 2 و 3 .

**المادة 15 :** يجب على المدير والمتصرف المالى لمراكز العطل التي يوجد بها أكثر من 50 ٪ من الشباب ذوى الجنسية الجزائرية من بين مستفيديها أن يكونا من جنسية جزائرية .

يجب على المدير والمتصرف المالى أن يكونا بالغين سن 25 سنة كاملة والا يكونا موضوع عقوبة قضائية .

**المادة 16 :** يجب أن يبلغ سن المرشدين 18 سنة على الاقل بالنسبة لمراكز الاطفال البالغين من العمر أقل من 14 سنة و 21 سنة بالنسبة للمراكز التي تستقبل شبانا تفوق أعمارهم 14 سنة .

**المادة 17 :** يجب أن تؤسس النشاطات البيداغوجية للمركز حسب البرامج العامة المعدة أو المصادق عليها من قبل وزير الشبيبة والرياضة. ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عمر وجنس الشباب المستفيدين وكذا الوسط الذى ينتمون اليه والشروط الخاصة للمحيط الاجتماعى والجغرافى للمركز .

**المادة 18 :** يجب أن يكون لدى المركز التجهيز والادوات اللازمة لتأدية النشاطات البيداغوجية وذلك اعتبارا لاحكام المادة 17 أعلاه .

**المادة 19 :** يجب أن يكون لدى المركز عدد من المرشدين مساويا لعدد أفواج الشباب ومرشد اضافى عن كل مجموع ستة أفواج. ويجب أن يكون عدد الشبان المكونين للفوج، الذين يتكلف بهم مرشد، يتراوح بين حدود يضبطها وزير الشبيبة والرياضة بموجب قرار وذلك نظرا لسن وجنس الشبان المعنيين .

**المادة 20 :** ان للاطارات وموظفى المركز، الحق فى اجازة مدتها 24 ساعة فى كل أسبوع. ان الحضور المتواصل للمدير والمتصرف المالى والمرشدين فى المركز أو قرب الشباب الذين لهم الكفالة عليهم، اجبارى باستثناء يوم اجازاتهم الاسبوعية. وكل تغيب غير مرنح به بصفة نظامية من قبل الاعلى سلميا أو غير مبرر بمستلزمات الخدمة، تترتب عليه عقوبات وتلزم صاحبها فى حالة وقوع حادث بالمسؤولية الشخصية. وفى حالة رخصة ممنوحة بصفة نظامية، فان موقعها يخلف العون المرخص له فى تحمل المسؤولية .

**المادة 21 :** يجب أن يكون للموظفين والاطارات تصرف مثالى أمام الشباب الذين يتكلفون بتربيتهم. ويجب عليهم فى هذا الصدد أن يمتنعوا عن كل تصرف غير لائق بدورهم كمرين .

**المادة 22 :** كل سوء معاملة أو استعمال عنف أو هتك حرمة أو ضغط أو تحريض على الفساد يمارس ضد الشبان، تترتب على فاعلها العقوبات المنصوص عليها بموجب التنظيم الجارى به العمل. ان ادخال مشروبات كحولية الى المركز أو الى مكان التجمع وأنشطة الشباب، يعد كتحرير على الفساد .

**المادة 23 :** يحظر على كل شخص أجنبى للمركز أن يدخل اليه بدون عذر مقبول أو بسبب المشاركة فى النشاطات المنظمة داخله باستثناء حالة تنظيم أو مشاركة المركز فى تنظيم حفلة محلية أو سهرة للسكان المجاورين للمركز. وعلى المدير أن يبعد كل مخالف لهذا النظام وذلك بدعوة المصالح المختصة اذا اقتضى الامر. ومهما يكن الامر فان المدير والمنظم غير مسؤولين عن الاضرار التي يتسبب فيها الغير المرتكبين للمخالفات الذين يتابعون عن كل الاضرار التي سببوها .

**المادة 24 :** يجب على مدير المركز أن يتأكد بالنسبة لكل نشاط مخصص للتطوع مما يلي :

- أن الاشغال المخصصة للشباب توافق امكانياتهم ،
- أن كل الاحتياطات قد اتخذت لتجنب كل أخطار الحوادث،
- أن الاشغال التي سيقومون بها تمثل أهمية حقيقية سواء على صعيد التكوين الوطنى للشباب أو على الصعيد الاقتصادى .

ومهما يكن الامر يجب على المدير أن يأخذ مسبقا رأى رئيس المجلس الشعبى التابع للبلدية التي ستجرى فيها الاشغال .

ويجب أن يأخذ تحضير ميزانية المركز، بعين الاعتبار هذه الكلفة .

### الفصل الخامس

#### التسيير الإداري والمالي - التجهيز

**المادة 32 :** يكلف المدير بالشؤون الإدارية والمالية والبيداغوجية للمركز :

- فهو مسؤول عن حسن سير المركز الذي يديره وكذا بالاضرار التي يلحقها الاحداث الموضوعين تحت رعايته أو التي يتسببون فيها ،
- يمارس السلطة السلمية على مجموع موظفي المركز وهذا طبقا لاحكام هذا المرسوم ،
- فهو الأمر بصرف النفقات ،
- يجب عليه السهر على ضمان استيفاء شروط حفظ الصحة والصحة والامن بصفة دائمة .

وإذا كان المركز جزءا من قرية للعطل فان صلاحيات ومسؤولية المدير تحدد طبقا للنظام الذي تخضع له القرية .

**المادة 33 :** ان المسير يعد مسؤولا عن شرعية النفقات والارادات ومسك المحاسبة طبقا للقواعد المعمول بها وللأجراء الخاص المعد من قبل وزير الشبيبة والرياضة .

**المادة 34 :** تستعمل سجلات يحدد أو يحذف نموذجها من قبل وزير الشبيبة والرياضة وذلك قصد توحيد محاسبة المراكز وسيرها ومراقبتها .

**المادة 35 :** يمارس تسيير المركز طبقا للتنظيم الجارى به العمل . ويجب على المدير بمساعدة المتصرف المالي أن يبحث عن ضمان خدمات الموردين المقدمين لاحسن عروض وذلك اعتبارا ل ضمانات الجودة والانتظام التي تتوفر فيهم .

ويمكن لإدارة قرية العطل، فى اطار العقود المبرمة مع المنظمين أن تتكلف بتمويل المراكز الموجودة بهذه القرية .

**المادة 36 :** تحضر ميزانية مركز العطل على أساس اسعار الايام المحددة سنويا بموجب قرار وزارى مشترك من وزير الشبيبة والرياضة ووزير المالية وذلك فى اطار التنظيم الجارى به العمل . وعلى المنظم والمدير والمتصرف المالي أن يمثلوا اليه .

**المادة 37 :** يشمل سعر اليوم، نفقات الايواء والتغذية والسير التبروى والتأطير وكذا نفقات الفحوص والعلاجات الطبية المحتملة .

ويتم توزيع حصة كل فئة من النفقات طبقا لاحكام القرار المنصوص عليه فى المادة 36 أعلاه .

لا تدخل نفقات الاستشفاء والنقل ذهابا وايابا للشبان من مكان التجمع الى مركز العطل، فى حساب السعر اليومى .

### الفصل الرابع

#### المنظمون

**المادة 25 :** يجوز لادارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام أو الخاص وكذا الجمعيات المعتمدة بصفة قانونية، أن تنظم مراكز العطل لاطفال موظفيها وعمالها أو المتضمنين اليها .

**المادة 26 :** يخضع كل فتح مركز للعطل للرخصة المسبقة من قبل الوالى .

**المادة 27 :** يجب على المنظم، قصد الحصول على رخصة فتح مركز، أن يودع ملفا مصحوبا بطلب رخصة لمديرية الشبيبة والرياضة التابعة للولاية التى يقع بها هذا المركز، شهرين قبل التاريخ المعد لفتحها .

ويحدد بموجب قرار يصدر عن وزير الشبيبة والرياضة تكوين الملف الذى يجب ايداعه .

**المادة 28 :** يجب على منظمى مراكز العطل أن يدعوا من أجل تأطير هذه المراكز، اطارات مرخص لها من قبل وزير الشبيبة والرياضة وذلك تحت طائلة عقوبات يمكن أن تؤدى الى غلق المركز .

- ومهما يكن الامر فهم خاضعون لهذا الالتزام فيما يخص :
- المتصرف المالي والعون الشبه الطبى اذا كان هذان من موظفيهم الدائمين ،
- موظفى الحماية المدنية .

**المادة 29 :** ان الاحداث المسجلين فى مركز للعطل محمىون بمسؤولية المنظم فور تكليفه بهم ولو خارج المركز المخصص لهم وهذا الى غاية ارجاعهم بين يدى وصيهم الشرعى .

**المادة 30 :** يعد المنظم مسؤولا مدنيا :

- عن الحوادث التى يمكن أن تحصل لاحداث الذين جعلوا تحت مسؤولية موظفى المركز أثناء ممارسة مهامهم ،
- عن الاضرار التى يتسبب فيها الاحداث الموضوعون تحت مسؤوليته .

ويمكن للمنظم اذا اقتضى الامر أن يتابع الغير المسئول مباشرة .

يجب على المنظم أن يسهر على حماية الشباب وموظفى المركز وكذا الاملاك التابعة له، بواسطة تأمين ضد اخطار الحوادث .

**المادة 31 :** يجب على المنظمين أن يتكلفوا بعدد معين من الشبان المهاجرين والشبان الذين لا ينتمى أولياؤهم الى أى قطاع مهنى منظم وذلك لتمديد الاستفادة من الاقامة فى مراكز العطل الى كل فئات الاطفال .

ويحدد قرار يصدر عن وزير الشبيبة والرياضة، بعد أخذ رأى اتحادية منظمى مراكز العطل للجزائر نسبة الشبان المنتسبين لهذه الفئات بالنسبة للعدد الاجمالى بدون أن تتعدى هذه النسبة 20 % ، وكذا كيفية تعيين المستفيدين .

فى مراكز العطل . وهذه العقوبات من اختصاص وزير الشبيبة والرياضة ،

(2) عقوبات ضد المنظم التى يمكن أن تتراوح من الانذار الى الغلق المؤقت أو النهائى للمركز .

ان الحوادث الجسيمة أو المخالفات الملاحظة فى التسيير تكون من اختصاص الجهات القضائية المختصة .

**المادة 41 :** يحرر الاعوان المفتشون والمراقبون المنصوص عليهم فى المادة 39 أعلاه ، تقريراً معداً لادارتهم الخاصة، مع ارسال نسخة الى وزير الشبيبة والرياضة والى المنظم . ويجب عليهم أن يقترحوا العقوبات التى يرونها لازمة . وفى حالة الاستعجال ، لهم الحق فى التماس الوالى باتخاذ كل اجراء تحفظى .

**المادة 42 :** يجب أن تتلاءم التجهيزات المنقولة والعقارية التابعة لمراكز العطل مع سن الشباب المستفيدين ومع مختلف نشاطاتهم . ولهذا الغرض فان كل بناء لمراكز العطل يجب أن ينجز حسب مخططات مصادق عليها مسبقاً من قبل وزير الشبيبة والرياضة .

**المادة 43 :** تلغى جميع الاحكام المخالفة لاحكام هذا المرسوم .

**المادة 44 :** ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 .

هواري بومدين

**المادة 38 :** يجب أن يكون لدى كل مركز السجلات الآتية :

- سجل للتأطير تكتب فيه قائمة الاطارات الادارية والبيداغوجية مع بيان المعلومات التى تخصهم ،
- سجل للزيارات والتفتيشات تكتب فيه ملاحظات الاعوان الذين راقبوا المركز ،
- سجل للمصحة يكتب فيه كل دخول أو قبول فى المصحة مع بيان الاسباب ،
- كل السجلات اللازمة للتسيير العادى .

ان السجلات المستعملة من قبل المركز يجب أن ترقم وتوقع من قبل المدير المكلف بالشبيبة بالمجلس التنفيذى للولاية التى يوجد بها المركز .

**المادة 39 :** تخضع المراكز للمراقبة والتفتيش فيما يخص مايلي :

- الاعوان المؤهلون لوزارة الشبيبة والرياضة فيما يخص التسيير البيداغوجى وشروط الامن وبصفة عامة احترام التنظيم الجارى به العمل ،
- الاعوان المؤهلون التابعون لوزارة المالية فيما يخص التسيير المالى ،
- منظمو المركز قصد تقدير استعمال الوسائل التى يملكها المركز .

**المادة 40 :** ان العقوبات المطبقة على مراكز العطل هى على نوعين :

(I) عقوبات ضد اطارات المركز التى يمكن أن تتراوح حسب الاحوال من الطرد الى السحب النهائى لرخصة الممارسة

## قرارات الولاية

**قرار مؤرخ فى 21 ذى الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975** صادر عن والى عنابة يتضمن منح قطعة ارض مجاناً لفائدة بلدية القالة لازمة لبناء قاعة للمعالجة

بموجب قرار مؤرخ فى 21 ذى الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975، صادر عن والى عنابة تمنح مجاناً لبلدية القالة قطعة ارض تبلغ مساحتها مائتى متر مربع تتكون من القطعتين رقم 776 «بى» و 6 «بى» من مخطط مسح الاراضى لقسم القالة، لازمة لبناء قاعة للمعالجة ببرابطة .

ويعاد وضع العقار المخصص، بحكم القانون، تحت تصرف مصلحة املاك الدولة يوم ينتهى استعماله للغرض المحدد أعلاه .

**قرار مؤرخ فى 21 ذى الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975** صادر عن والى سعيدة يتضمن تعديل القرار المؤرخ فى 14 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن منح قطعة ارض كائنة بسعيدة لفائدة المكتب العمومى للسكن المعتدل الكراء بناء مساكن

بموجب قرار مؤرخ فى 21 ذى الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975، صادر عن والى سعيدة يعدل القرار المؤرخ فى 14 نوفمبر سنة 1975 كالاتى :

«تمنح مجاناً لفائدة المكتب العمومى للسكن المعتدل الكراء لسعيدة قطعة ارض تبلغ مساحتها 6 هكتارات و 50 آرا قصد اتخاذها اساساً لبناء 200 مسكن حضرى» .

(الباقى بدو ن تغيير) .